

تم تحميل وعرض المادة من :



موقع واجباتي

www.wajibati.net

موقع واجباتي منصة تعليمية تساهم بنشر
حل المناهج الدراسية بشكل متميز لترتقي بمجال التعليم
على الإنترنت ويستطيع الطلاب تصفح حلول الكتب مباشرة
لجميع المراحل التعليمية المختلفة

* جميع الحقوق محفوظة للقائمين على الموقع *



الوحدة الثامنة

الشركات

أخي الطالب: يتوقع منك بعد دراستك لهذه الوحدة أن:

١. تميز بين أنواع الشركات.
٢. تعرف أهم أنواع الشركات.
٣. تعرف الشروط العامة للشركات
٤. تميز بين الشركات المحرمة والمباحة.
٥. تقارن بين الأسهم والسندات.
٦. تتمكن من معرفة نوع الشركة وحكمها عند قراءة عقد إنشائها.
٧. تجتنب المشاركة في الشركات المحرمة.
٨. تحذر الآخرين من المشاركة في الشركات المحرمة، وتدعوهم للمشاركة في الشركات المباحة.





الشركات

تعريف عقد الشركة



نشاط



يتردد على أسماعنا اسم شركة وشركات؛ بالتعاون مع مجموعتك؛ ضع تعريفاً مناسباً للشركة.
هو عقد يساهم فيه شخصين او اكثر في مشروع ذو طبيعة اية من خلال توفير مساهمة
بالممتلكات او الخدمات بهدف المشاركة في الربح او الخسارة
الخيارات الآتية تعينك على فهم المراد بالشركة؛ ضع علامة (✓) على الخيارات التي تتوفر في الشركة، وعلامة
(✗) على الخيارات التي لا تتوفر في الشركة:

✗	الشركة لا تكون إلا تابعة للدولة
✗	الربح ليس من أغراض الشركات الأساسية
✗	قد تكون الشركة مؤسسة فردية لشخص واحد
✓	قد تكون الشركة ملكاً لأفراد عائلة واحدة، أو عدة عوائل
✓	تكون الشركة أحياناً مفتوحة لمن أريد المشاركة من جميع الناس
✓	قد تقوم الشركة بعمل واحد، وقد تقوم بأعمال كثيرة
✓	الشركة تكون أحياناً أهلية وأحياناً مشتركة بين الأهالي والحكومة
✓	الشركات تساهم في تنمية البلاد وتطويرها
✓	الربح من أهداف الشركات الأساسية
✓	الشركات قد يشترك في ملكيتها الرجال والنساء



قال الله تعالى: ﴿وَأَنْ كَثِيرًا مِّنَ الْخُلَطَاءِ لَيَبْغِي بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ إِلَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَقَلِيلٌ مَّا هُمْ﴾ (١) والخلطاء هم الشركاء.

وفي الحديث القدسي المروي عن أبي هريرة رضي الله عنه يرفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم: «إن الله يقول: أنا ثالث الشريكين، ما لم يخن أحدهما صاحبه، فإذا خانته خرجت من بينهما» (٢).

تأمل الدليلين السابقين واستنتج منهما حكم الشركة، ثم بين كيف استغدت هذا الحكم منهما.

الحكم الشرعي للشركات: حائر

الآية: السابقة

وجه الدلالة من الحديث: ان المشاركة بين اثنين جائزة مع عدم خيانة احدهم للآخر

الشروط العامة للشركات

يشترط لصحة الشركة أياً كان نوعها ما يأتي: (أكمل الفراغات بما يناسبها)

م	الشروط	مثالها	ضد هذه الشروط	مثالها
١	أن يكون نشاط الشركة مباحاً بناء المدارس	يحرم الاشتراك في عملٍ محرمٍ بيع الخمر
٢	أن يكون نصيب كل واحدٍ من الشركاء من رأس المال معلوماً	لاحدد دفع 50 الف وعلى 40 الف رأس المال للشركة بينهما	لا يجوز أن تنشأ شركة لا يعلم مقدار ما يملكه كل واحدٍ من الشركاء فيها	دفع احمد مال وكذلك على ولم يعلم احدهم الاخر عن مقدار الشراكة
٣	أن يكون نصيب كل واحدٍ من الشركاء من الربح معلوماً عند العقد	لاحدد له 60% وعلى 40% من الربح	إذا لم يعين نصيب كل منهما عند إنشاء الشركة لم يجز	احمد وعلى لهما من الربح ولم يحد مقداره لكل منها
٤	أن يكون نصيب كل واحدٍ منهما من الربح مشاعاً، أي بالنسبة السابقة	لا يجوز أن يحدد لأحدهما مبلغ معين	لك ألف ريال من الربح ولي ما زاد، أو: لك ربح هذا الشهر ولي ربح الشهر الآخر

(١) سورة ص الآية ٢٤.

(٢) أخرجه أبو داود برقم (٣٢٨٣).



نشاط



بالتعاون مع مجموعتك: تأمل الشروط السابقة للشركات، ثم استنبط الحكمة في اشتراط كل واحد منها:

الحكمة من الشرط الأول: لعدم مخالفة شرع الله

الحكمة من الشرط الثاني: لعدم التنازع بينهما

الحكمة من الشرط الثالث: لعدم التنازع بينهما

الحكمة من الشرط الرابع: لعدم التنازع بينهما

مالا يشترط في الشركات

أولاً: لا يشترط تساوي الشركاء في الملك، فيجوز مثلاً أن يكون لأحد الشريكين ٢٠٪ وللآخر ٨٠٪.
ثانياً: لا يشترط تساوي الشركاء في الربح بل هو حسب الاتفاق بينهم، فيجوز مثلاً أن يكون لأحد الشريكين ثلث الربح وللآخر الثلثين.





www.ien.edu.sa



أنواع الشركات

شركات العقود على نوعين:

النوع الأول: شركات الأشخاص

النوع الأول:

شركات الأشخاص

وهي الشركات التي يبرز فيها الجانب الشخصي، وتتكون من شركاء يعرف بعضهم بعضاً، وينفسخ عقد الشريك بموته أو الحجر عليه.

وشركات الأشخاص أنواع، أبرزها ما يأتي:

أولاً: شركة العنان، وهي: اشترك اثنين فأكثر بمالهما ليعملا فيه بيديهما والربح لهما. مثالها: اشترك صالح وخالد بخمسين ألف ريال من كلٍ منهما ليعملا جميعاً بهذا المال في شراء الملابس وبيعها، على أن يقتسما الربح بحسب الاتفاق، وأما الخسارة فيجب أن يتحمل كل منهما نصفها.

مثال آخر:

ثانياً: شركة المضاربة، وهي: دفع مالٍ لمن يتجر به والربح بينهما. مثالها: دفع صالح لخالد مئة ألف ريال ليتاجر له بها في شراء التمور وبيعها، على أن يكون لصالح - وهو رب المال - سبعون بالمئة من الربح، ولخالد - وهو العامل - ثلاثون بالمئة. وأما الخسارة فيجب أن تكون على رأس المال، ولا يتحمل العامل من الخسارة شيئاً؛ لأنه سيضيع عليه جهده^(١)، إلا إذا حصل منه تعدٍ أو تضريط، فيتحمل من الخسارة بقدر ذلك.

مثال آخر:

ثالثاً: شركة الأبدان، وهي: أن يشترك اثنان فأكثر فيما يكتسبان بأبدانهما. مثالها: اشترك صالح وخالد في عملٍ معينٍ كخياطة، وسباكة، ونجارة، وإصلاح أجهزة، ونحو ذلك، على أن يقتسما الربح بحسب الاتفاق، ولا خسارة هنا لعدم وجود رأس مال.

مثال آخر:

وهذه الثلاث المتقدمة كلها معروفة قديماً في الفقه الإسلامي.

(١) وهذا خسارة بالنسبة له.





قارن بين أنواع الشركات الثلاث بذكر أوجه الشبه والخلاف بينها

أوجه الخلاف	أوجه الشبه	نوع الشركة
مال وبدون معا		شركة العنان
مال من الاخر	بدون	شركة المضاربة
بدون فقط منهما		شركة الأبدان

رابعاً: شركة التضامن، وهي اشتراك اثنين فأكثر، بحيث يكونان مسؤولين بالتضامن في جميع أموالهما عن ديون الشركة.

مثالها: أنشأ صالح وخالد شركة تضامن مناصفة بينهما، وبعد فترة تراكمت الديون على الشركة حتى بلغت مليون ريال، فلما صفيت الشركة تبين أن قيمة موجوداتها ثمانمئة ألف ريال فقط، فهنا يطالب كل واحد منهما بدفع مئة ألف ريال من ماله الخاص لاستكمال سداد الديون.

مثال آخر:

حكمها: شركة التضامن جائزة بشرط مراعاة الشروط العامة في الشركات. وتكيف شرعاً على أنها شركة عنان.

خامساً: شركة المُحاصة، وهي شركة غير مسجلة رسمياً، تتعقد بين شخصين أو أكثر على أن يتولى العمل فيها أحد الشركاء باسمه الخاص.

مثالها: دفع صالح مليون ريال لأخيه خالد الذي يملك معرض سيارات وذلك لإنشاء شركة محاصة بينهما، فكان خالد يشتري السيارات ويتعامل مع الآخرين باسمه الخاص، وتسجل السيارات باسمه، والربح بينهما بحسب الاتفاق والخسارة على حسب رأس المال.





ومن هذا النوع أيضاً: المساهمات العقارية، والشركات العائلية غير المعلنة، والمحافظ الاستثمارية الخاصة، وغيرها، حيث يكتب مجموعة من الناس بمبلغ من المال لإنشاء شركة محاصة ويكون نشاط الشركة باسم شخص واحد.

مثال آخر:

حكمها: شركة المحاصة جائزة متى ما استوفت الشروط العامة في الشركات، وتكيف شرعاً على أنها شركة مضاربة. وهذان النوعان الأخيران من شركات الأشخاص في التنظيمات المعاصرة التي لم تعرف قديماً.

النوع الثاني: شركات الأموال

وهي شركات يغلب فيها العنصر المالي، وقد تتألف من أشخاص لا يعرف بعضهم بعضاً، بل قد يصل عددهم في بعض أنواعها إلى الآلاف، ولا يفسخ عقد الشريك بموته أو الحجر عليه.

وتُعدُّ شركات الأموال بأنواعها من الشركات الحديثة.

ومن أهم أنواعها:

أولاً: الشركة ذات المسؤولية المحدودة، وهي شركة مؤلفة من اثنين أو أكثر بحيث تكون مسؤولية كل منهم عن ديون الشركة بقدر حصصهم في رأس المال. مثالها: أنشأ صالح وخالد شركة ذات مسؤولية محدودة مناصفة بينهما، وبعد فترة تراكمت الديون على الشركة حتى بلغت مليون ريال، فلما صفيت الشركة تبين أن قيمة موجوداتها ثمانمئة ألف ريال فقط، فهنا يعطى الدائنون مبلغ تصفية الشركة بالمحاصة فيما بينهم، وأما الدين الزائد على ذلك - وهو المائتا ألف ريال - فإنه يسقط ولا يطالب الشريكان بدفعه من أموالهما الخاصة؛ لأن مسؤوليتهما محدودة بقدر ما يملكانه في الشركة، أي أن غاية ما يخسرانه هي رؤوس أموالهما في الشركة.

مثال آخر:



حكمها: الشركة ذات المسؤولية المحدودة جائزة متى ما استوفت الشروط العامة للشركات بشرطين:

الأول: أن يكون شرط المسؤولية المحدودة معلناً أمام كل من يتعامل مع الشركة.

والثاني: ألا يكون القصد من شرط المسؤولية المحدودة مخادعة الآخرين والتغريب بهم. والمسوغ لجواز اشتراط المسؤولية المحدودة أن الدائن قد قبل هذا الشرط عند تعاقدته مع الشركة، ولا يترتب على هذا الشرط محذور شرعي، فوجب الوفاء به.

ثانياً: شركة المساهمة، وهي شركة ذات شخصية اعتبارية مقسمة إلى أسهم متساوية القيمة تطرح للاكتتاب العام.

مثالها: الشركة السعودية للكهرباء، وشركة سابك، وشركة الاتصالات.

ففي جميع هذه الشركات قسم رأس مال الشركة إلى أسهم متساوية القيمة يتم تداولها بيعاً وشراءً في الأسواق المالية، وتكون ملكية الشخص في الشركة بقدر ما يمتلكه من أسهم.

وشركات المساهمة عادة تكون شركات ضخمة، حيث يسهم في الشركة الواحدة آلاف، بل ربما ملايين الأشخاص.

حكمها: شركة المساهمة جائزة من حيث الأصل بالشروط العامة للشركات؛ لعدم ما يمنع من صحتها.

الصكوك التي تصدرها شركة المساهمة

تصدر شركة المساهمة نوعين من الصكوك، هما: الأسهم والسندات، وفيما يأتي بيان أحكام كل منهما:

أولاً: الأسهم

تعريفها

هي صكوك قابلة للتداول تصدر عن شركة مساهمة لتمثل حصة في رأس مال الشركة.

خصائصها

١- أنها متساوية القيمة، فلا يجوز إصدار أسهم عادية عن الشركة نفسها بقيم مختلفة.

٢- أنها قابلة للتداول، أي للمتاجرة بها بيعاً وشراءً.

٣- المسؤولية المحدودة للمساهم، فلو أفلسَت الشركة فإن المساهم لا يسأل عن ديون

الشركة إلا بمقدار أسهمه التي يملكها.



قيمة السهم

للسهم الواحد ثلاث قيم، هي:

- ١- القيمة الاسمية، وهي قيمة السهم عند الطرح الأول، أي عند الاكتتاب.
 - ٢- القيمة الدفترية (الحقيقية)، وهي قيمة ما يمثله السهم في موجودات الشركة.
 - ٣- القيمة السوقية: وهي القيمة التي يباع بها السهم في السوق.
- مثال ذلك: لنفرض أن شركة طرحت للاكتتاب، ورأس مالها مائة مليون ريال، وعدد أسهمها مليون سهم. ثم بدأت الشركة بالتوسع في نشاطها فبلغت قيمة موجوداتها في نهاية السنة الأولى مثلاً مائتي مليون، بينما سهمها يباع في نهاية السنة الأولى بخمسمائة ريال.
- فالقيمة الاسمية للسهم مائة ريال، وهذه ثابتة لا تتغير ما بقيت الشركة. وقيمتها الدفترية في نهاية السنة الأولى مائتا ريال، وهذه القيمة تتغير كلما أعلنت الشركة قائمتها المالية، أي كل ربع سنة، وتتأثر هذه القيمة بالقيمة الفعلية لموجودات الشركة.
- والقيمة السوقية للسهم في نهاية السنة الأولى خمسمائة ريال، وهذه القيمة تتغير كل لحظة وتتأثر بالعرض والطلب على السهم؛ فتزداد القيمة السوقية كلما زاد الطلب على السهم، وتنقص بنقص الطلب عليه.

أنواع الأسهم

تنقسم الأسهم إلى:

- ١- أسهم عادية، وفيها يتساوى المساهمون في الحقوق كافة، من حيث التصويت وتوزيع الأرباح والخسائر، كلٌ بقدر الأسهم التي يملكها.
 - ٢- أسهم ممتازة، وفي هذا النوع يستحق المساهم بعض الامتيازات، منها ما هو جائز ومنها ما هو محرم. وحكم هذه الأسهم يختلف بحسب نوع الامتياز الذي يستحقه المساهم.
- فمن الامتيازات الجائزة: أن بعض الأسهم الممتازة تمنح حاملها حقوقاً في التصويت أو في الأرباح أكثر مما لحملة الأسهم العادية؛ لأن قسمة الربح في الشركات بحسب الاتفاق. ومن الامتيازات المحرمة: أن يكون له الأولوية عند تصفية الشركة بأن يأخذ حصته قبل أصحاب الأسهم العادية، أو تضمن له الشركة نسبة من الربح أو رأس المال، فإذا اشتملت الأسهم على شيءٍ من ذلك فهي محرمة؛ لأنها تخالف قاعدة الشركات في الشريعة وهي أن الخسارة يجب أن تكون على رأس المال، فالشركاء يتقاسمون الخسارة بحسب رؤوس أموالهم فلا يجوز أن يعفى بعضهم من تحمل الخسارة.

حكم الأسهم

يختلف حكم الأسهم بحسب نوع نشاط الشركة المصدرة لها، والشركات بهذا الاعتبار على نوعين:

النوع الأول: الشركات المحرمة

وتشمل نوعين من الشركات:

- 1- الشركات التي يكون أصل نشاطها في أغراضٍ محرمة، مثل: المصارف الربوية، وشركات التأمين التجاري، والشركات التي تتاجر بالخمور، أو التبغ، أو الإعلام الهابط، ونحو ذلك.
- 2- الشركات المختلطة، وهي الشركات التي أصل نشاطها في أغراضٍ مباحة، كأن تكون شركة زراعية أو صناعية أو تجارية، ولكنها قد تتعامل ببعض المعاملات المحرمة، مثل الاقتراض من المصارف بفائدة، أو إيداع الفائض النقدي لديها عند المصارف بفائدة. فهذه الشركات قد اختلف العلماء المعاصرون في حكم الاستثمار في أسهمها والمتاجرة بها، والأظهر أنه لا يجوز؛ لما في ذلك من الإعانة على المعصية.

النوع الثاني: الشركات المباحة

وهي الشركات التي يكون نشاطها في أغراضٍ مباحة، ولا تتعامل بأي معاملةٍ محرمة. فهذه الشركات يجوز الاستثمار في أسهمها والمتاجرة بها.

اكتب تصورا لشركة مساهمة:

.....

.....

.....

زكاة الأسهم

يفرق في زكاة الأسهم بين المستثمر والمضارب:

- أولاً: زكاة المستثمر، وهو من يكتني السهم بقصد الاستفادة من ريعه السنوي، فإن كانت الشركة تزكي فلا زكاة عليه؛ لأن زكاة الشركة زكاة له، وأما إذا لم تكن الشركة تزكي فإنه يجب عليه إذا حل موعد إخراجه لذكاته أن يزكي أسهمه بإخراج ربع عشر قيمتها الدفترية^(١).
- ثانياً: زكاة المضارب؛ وهو الذي يتاجر بالأسهم، فإنه يزكيها زكاة عروض التجارة، فإذا جاء حول ذكاته وهي في ملكه، زكى قيمتها السوقية، فيخرج ربع العشر (٥، ٢٪) من تلك القيمة^(٢).

(١) وهذا هو الحاصل في جميع الشركات السعودية، حيث تدفع الشركة الزكاة للهيئة العامة للزكاة والدخل.

(٢) الواجب أصلاً أن يزكي ما يقابل أسهمه من الموجودات الزكوية هي الشركة، ولكن لأن الموجودات الزكوية يتعذر العلم بها، فإنه يزكي قيمة السهم كاملة احتياطاً.

حل موعد إخراج زكاة أموال صالح وهو يمتلك عشرة أسهم في إحدى الشركات. والقيمة الدفترية للسهم الواحد في تلك الشركة مئتا ريال، بينما القيمة السوقية خمسمئة ريال.
فإن كان صالح مستثمراً فزكاة أسهمه تساوي ٥, ٢٪ من ألفي ريال، أي خمسون ريالاً.^(١)
وإن كان يتاجر بالأسهم بيعاً وشراءً فهي ٥, ٢٪ من خمسة آلاف ريال، أي ١٢٥ ريالاً.^(٢)

تمويل شراء الأسهم

تقوم المصارف بتمويل المستثمرين في الأسهم، بحيث يتمكنون من شراء أسهم بأكثر من المبالغ التي عندهم، وهذا التمويل على نوعين:
١- التمويل بالقرض، بأن يقرض المصرف العميل مبلغاً من المال ليشتري به أسهماً. وهو محرم، لأن القرض يرد بفائدة.
٢- التمويل بالمرابحة، بأن يشتري المصرف أسهماً معينة ثم يبيعهما على العميل بالأجل بربح معلوم. وهو مباح؛ لأنه من المرابحة للواعد بالشراء التي سبق الحديث عنها.

ثانياً: السندات

التعريف بها

السند: قرض طويل الأجل تتعهد الشركة المقترضة بموجبه أن تسدد قيمته بزيادة في تواريخ محددة. والدافع لإصدار السندات أن الشركة المساهمة قد تحتاج في أثناء مزاولة عملها إلى بعض الأموال، ولا ترغب في عرض اكتتاب بأسهم جديدة على الجمهور لئلا تتضاءل أنصبة الشركاء، فتعتمد إلى القروض عن طريق إصدار سندات متساوية القيمة.

مثاله

احتاجت إحدى الشركات لمئة مليون ريال فطرحت مليون سند بقيمة اسمية مئة ريال، بحيث يدفع حامل السند للشركة مئة ريال عن كل سند، وترد عليه بعد خمس سنوات مائة وعشرة ريالات.

حكم السندات

السندات **محرمة**؛ لأنها تشتمل على القرض بفائدة، فلا يجوز إصدارها ولا المتاجرة بها.

(١) أي حاصل قسمة ٢٠٠٠ وهي القيمة الدفترية لعشرة أسهم على ٤٠.

(٢) أي حاصل قسمة ٥٠٠٠ ريال وهي مجموع القيمة السوقية لعشرة أسهم على ٤٠.





وجه المقارنة	الأسهم	السندات
الحقيقة	صكوك قابلة للتداول تصدر عن شركة مساهمة لتمثل حصة في راس مال الشركة	قرض طويل الاجل تتعهد الشركة المقترضة بوجبه ان تسدد قيمة بزيادة في تواريخ محددة
الدافع	شراكة مساهمة	شراكة مساهمة
الدافع للإصدار	حاجة الشركة الراس المال من الشركا فنقسم المشاركة الى اسهم متساوية القيمة شاركو في الربح وخساره	حاجة الشركة للمجال فتقترض عن بعد اصدار سنوات مقاوية القيمة
الحكم الشرعي	حسب نوع نشاط الشركة ان كانت محرمة فهي محرمة	محرمة
فروق أخرى	لان الاسلام بالتعاون في البر وعدم التعاون في الاثم	لانها تشمل على قروض مفائدة

٢ / ورد في قرار مجمع الفقه الإسلامي التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي رقم ٦٢/١١/٦، ما نصه: (إن السندات التي تمثل التزاماً بدفع مبلغها مع فائدة منسوبة إليه أو نفع مشروط محرمة شرعاً، من حيث الإصدار أو الشراء أو التداول).
علل الحكم الذي ورد في قرار المجمع.

..... لانها تشمل على قروض بفائدة فلا يجوز اصدارها ولا المتاجره بها
.....
.....
.....
.....





نقویر

❖ لماذا لم يشترط تساوي الشركاء في الملك، ولا في الربح؟

اولا لا يشترط تساوي الشركاء في الملك فيجوز مثلا ان يكون لاحد الشركاء نسبة اقل من الاخر
ثانيا لا يشترط تساوي الشركاء في الربح بل هو حسب الاتفاق بينهم
وذلك لتيسير على المستثمرين وحتى يمكن لكل من معه مال ولو القليل منه ان يستثمر وسيأخذ ربحه
حسب نسبة راي ماله من المال الكلي
❖ علل تحريم المعاملات الآتية:

أ - المشاركة في الشركات المختلطة.

الشركات المختلطة وهي الشركات التي اصل نشاطها في اغراضها مباح
فهذه شركات قد اختلف العلماء المعاصرين في حكم الاستثمار في اسهامها والمتاجره بها
ب - شراء السندات.

السندات محرمة لانها تشمل على القرض بفائدة فلا يجوز اصدارها ولا المتاجره بها
ج - التمويل بالقرض.

التمويل بالقرض بان يقرض المصرف العميل مبلغا من المال ليشتري به اسهما وهو محرم لان
القرض برد بفائدة

❖ ما الفرق بين شركات الأشخاص وشركات الأموال؟

شركات الاشخاص وهي شركات الذي يبرز فيها الجانب الشخصي وتتكون من شركاء يعرف بعضهم
بعضا وينفسخ عقد الشريك بموته او الحاجز عليها وانواعها
شركة العنان والمضاربه والابدان والتضامن والمحاصة
وشركات الاموال وهي شركات يغلب فيها العنصر المالي وقد تختلف من اشخاص لا يعرف بعضهم
البعض

وشركات الاموال انواعها تتعدد من الشركات الحديثة مثل الشركات ذات المسؤولية المحددة
والمساهمة

❖ مثل للامتيازات المباحة في الأسهم والامتيازات المحرمة.

من الامتيازات الجائزة ان بعض الاسهم الممتازة تمنح حاملها حقوقا في التصويت او في الارباح اكثر
مما لحملة الاسهم العادية

❖ فكر في طرح عدد من البدائل الشرعية الصحيحة التي تغني عن تعامل الشركات بالسندات المحرمة.

عرض اکتتاب باسهم جديدة على الجمهور ، المشاريع الصناعية والتجارية المثمرة التي يمكن للدولة
اقامتها ، القروض الحسنة التي يمكن ان تلجا اليها الدول الصديقة

